

ثانيا: مراحل تطور حقل السياسة المقارنة.

إن تقسيم مراحل تطور السياسة المقارنة إلى كلاسيكية وتقليدية وسلوكية ليس تقسيما زمنيا تطوريا فحسب، بل هو تقسيم يقوم على أن هناك نماذج معرفية مثلت القاعدة والمنطلق والخلفية والمناخ العلمي لكل مرحلة من هذه المراحل، ومن ثم فإن تطور نظريات السياسة المقارنة مرتبط بدرجة كبيرة بالتطورات الحادثة على مستوى ماهية العلم، وعلى مستوى الفروع الأخرى للعلوم الاجتماعية المتفاعلة فيما بينها، والقائمة على الاعتماد المتبادل أخذا وعطاء، ومن هنا فإن تطور النماذج المعرفية، وظهور نموذج جديد يحل محل القديم، سواء على مستوى المشروع العلمي ككل، أو في أي من العلوم الاجتماعية الأكثر سيقا في الظهور سوف يتسرب إلى باقي الفروع، ومنها السياسة المقارنة.

إن تغير أو تحول النماذج المعرفية، وحلول أحدها محل الآخر يعني إعادة تشكيل الرؤى والنظريات القائمة، وتحولها للتكيف مع السياق الجديد، بحيث تأخذ صورة غير صورتها السابقة، فتبدوا وكأنها شيء جديد وإن ظلت تحتفظ ببعض من عناصر وأسس ومسلمات وفرضيات النموذج القديم، لذلك يصعب التفرقة على مستوى النماذج المعرفية بين مرحلة وأخرى، لذلك فإن محاولة التأسيس لتطور نظريات السياسة المقارنة من منطلق ابستمولوجي* يركز على تحليل الكيفية والمصادر التي تشكلت منها هذه النظريات والمصادقية التي تتمتع بها ووضعها في سياق أشبه بالنموذج المعرفي يسمح بالتفرقة بين مرحلة وأخرى.

أ/ المرحلة التقليدية في تطور السياسة المقارنة:

تُعرّف المرحلة التقليدية في السياسة المقارنة بأنها المرحلة السابقة عن الثورة السلوكية، فأصول وجذور العلوم السياسية بما فيها السياسة المقارنة يعود إلى الفلسفة اليونانية، فمما من شك في أن الأثينيين قد انغمسوا في المجادلات والمناقشات السياسية خلال القرن الخامس ق.م، فقد كانت المسائل العامة وتصريف شؤون الحكم أهم ما تدور عليه أحاديثهم، فعاشوا في جو من المجادلات والمناظرات الكلامية على نحو يصعب على الرجل الحديث تصوّره*، ومن المقطوع به أن سكان أثينا - بما جُبلوا عليه من عقلية متشوقة إلى المعرفة لم يتركوا نوعا من المشكلات السياسية ذات الشأن إلا محصوه. والواقع أن الظروف التي أحاطت بهم كانت أكثر ما تكون ملائمة لأنواع خاصة من البحث السياسي، حتى يكاد الإغريقي يكون محمولا على النظر فيما يسمى بالحكم المقارن¹.

* معنى الابستمولوجيا يرجع الى ارتباطها بعدة أبحاث معرفية تدور حولها، فالابستمولوجيا ترتبط بنظرية المعرفة كما ترتبط بالمثيولوجيا وفلسفة العلوم والمنطق، فهي ترتبط بالمنطق من حيث أنها تدرس شروط المعرفة الصحيحة شأنها في ذلك شأن المنطق، والابستمولوجيا مرتبطة أيضاً بنظرية المعرفة بمعناها التقليدي من حيث أنها تدرس أمكانية المعرفة، وحدودها وطبيعتها ولكن لامن زاوية الموقف الخاص بل من زاوية التطور العلمي المستمر، فللابستمولوجيا هي نظرية علمية في المعرفة تتلون بلون المرحلة التي يجتازها العلم في سياق تطوره ونموه على مر العصور، للمزيد من التفصيل أنظر، محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، ط8، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص18.

* وفي مثال عن استعمال المقارنة في العهد الأثيني والروماني، يعرض هيرودوت سبعة من الفرس يتناظرون حول مزايا الحكومة الفردية والأرسقراطية والديمقراطية، ونجد معظم حججهم تتبلور في أن الحاكم الفرد أو الملك ميل إلى أن يصبح طاغية مستبدا، في حين تحقق الديمقراطية مساواة الجميع أمام القانون، ولكنها سرعان ما تتحول إلى حكومة الغوغاء.

¹ جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الجزء الأول، ترجمة: حسن جلال لعروسي، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص61.

وقد كانت أكاديمية أفلاطون أول مدرسة فلسفية سياسية ، ولو أن إيزوقراط (Isocrates) الذي عني بصفة خاصة بتدريس الخطابة وفن الإلقاء قد فتح مدرسة قبل ذلك ببضع سنين ، أما مدرسة أرسطو في اللوقيون (Lyceum) فقد افتتحت بعد ذلك بحوالي خمسين عاما، ثم أنشئت بعد أرسطو بقرابة الثلاثين عاما مدرستان كبيرتان: هما المدرسة الأبيقورية، والمدرسة الرواقية (Stoic).¹

و اهتم أفلاطون بالنظم السياسية التي سادت عصره ووجدها تنهار الواحدة بعد الأخرى، فحاول أن يضع نظاما لتعاقبها وكيفية الانتقال من نظام الأخر وذلك طبعا وفقا لمنظور يطابق بينهم، لأنه ليس بإمكانه الوصول إلى أفضل نظام إلا إذا قال الشيء بضده، ومن خلال سلسلة من الأوصاف وصل إلى نتيجة مفادها أن أفضل نظام هو النظام الأرستقراطي؛ ويرى أن النظم السياسية كلها يمكن أن تنحصر في خمسة أشك ال أساسية هي: النظام الارستقراطي ، التيموقراطي ، الاوليجاركي، النظام الديمقراطي ، نظام الطغيان² والدراسة السياسية المقارنة التي تتسم بنوع من الطرح العلمي الجاد ترجع لأول واضع الأسس علم السياسة وهو الفيلسوف اليوناني أرسطو، وذلك من خلال مقارنته لمختلف دساتير دولة - المدينة اليونانية، ولقد بنى أرسطو تحليله المقارن على ما قدمه المؤرخ الإغريقي " هيرودوت " من معلومات وملاحظاته، وما طوره أستاذه أفلاطون من إطار مفاهيمي يشتمل على مفاهيم الديمقراطية والملكية وباقي الأنظمة.

فقد قام أرسطو بمقارنة 158 دستورا من دساتير الدول اليونانية (المدن اليونانية) لمعرفة أي الدساتير يحقق الاستقرار أكثر، وجعلها مجالا لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة ، ويعتبر بذلك ثورة منهجية في علم السياسة والسياسة المقارنة من بعده³.

ويمكن تحديد الإطار النظري للمقارنة عند أرسطو في الخطوات التالية⁴:

1. تحديد مشكلة البحث ، وهي عنده الأسباب التي تؤدي إلى الاستقرار أو عدم الاستقرار.
 2. تجميع حالات متعددة في العالم المعاصر له.
 3. تصنيف الحالات طبقا لمعايير عدد الحكام ، وكيفية ممارسة الحكم ، والنبية الطبقية أي توزيع السلطة بين طبقات المجتمع ، وربط العلاقة بين هذه المعايير ومن ثم تحديد أي النظم يحقق الاستقرار.
- وقد مثل تحليل أفلاطون أرسطو نموذجا معرفيا للتحليل المقارن ، ظل متبعا حتى عصر النهضة ، ويُشكل بعدا أساسيا في النظريات المعاصرة للسياسة المقارنة ، على الرغم من خلو أفكارهما على أي أثر عملي وتطبيقي لأنهما حصرا الدراسة على دولة المدينة ، لذلك يمكن القول أن تنظيرهما فشل لكن منهجيهما صمد.

¹ نفس المرجع السابق ، ص 79.

² بلخضر طيفور ، أبعاد التمجعات الابستمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 138.

³ حسن ملحم، التفكير العلمي والمنهجية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993 ، ص 176

⁴ نصر محمد عارف ، مرجع سبق ذكره ، ص 189.

إن الانبعاث الحقيقي للدراسات السياسية المقارنة حدث عندما تغير العالم، خاصة عند اكتشاف العالم الجديد في الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر، وهي فترة احتكت فيها أوروبا بمختلف الأنظمة السياسية وبالأخص الأنظمة الشرقية منها كالصين، بالإضافة إلى الإمبراطوريات المحلية في نصف الكرة الأرضية الغربي، وفي نفس الوقت نشأت دول حديثة في أوروبا بعد حرب المائة سنة بين الكاثوليك والبروتستانت في القرنين السادس والسابع عشر، وهي الحرب التي أنشأت تقريبا معظم دول أوروبا المعروفة في حدودها الحالية، نتيجة ثقافات سياسية وأنظمة سياسية واقتصادية مختلفة، إضافة إلى إعادة بعث المنهج العلمي أثناء النهضة وما تلى ذلك من اكتشافات علمية¹.

مع نهاية القرن السابع عشر الميلادي انتقل مركز الثقل في مجال الفلسفة السياسية على وجه الخصوص من إنجلترا إلى فرنسا، التي شهدت حركة ثقافية واسعة عبر منابر المعرفة المتمثلة في الجامعات والأكاديميات العلمية، ومن خلال العديد من النوادي الثقافية التي يجتمع فيها أصحاب الفكر التقدمي دون النظر إلى الطبقة الاجتماعية المنتمين إليها²، والتي برزت عددا من الشخصيات والمفكرين أمثال فولتير ودي مونتسكيو.

أما عن هذا الأخير أي مونتسكيو* (1689. 1755)، أرسطراطي النشأة، دارسا للقانون، وممارسا للمحاماة، متعدد الأسفار والرحلات للاكتشاف والاستعمار. ومن أهم أعماله كتاب "روح القوانين وخطابات الفلرسية"، التي هي مجموعة خطابات تلقاها من صديقين فارسيين (إيران حاليا)، بنى عليها رؤيته للشرق، و استخدمها كمصدر معرفي للمقارنة، ولجأ إلى تحليل الظواهر السياسية معتمدا على خطة في بحثه تستند في إظهار تأثير المتغيرات على الظاهرة السياسية (جو، محيط جغرافي، سكان، طريقة العيش، الأعراف والتقاليد)³.

ومن ثم فقد قدم تصنيفا للحكومات على ضوء معايير وعوامل ايكولوجية كالمناخ والتربة والمؤسسات الاجتماعية وطريقة العيش، والظروف التي تقوم فيها وتمهار بها، والظروف الخارجية المحيطة بالنظم، بل يُعد أول المفكرين الذين اهتموا بالنظم غير الأوروبية في مقارنته، وإلى تجاوز نص القوانين إلى روحها، وعلى أساسها جاء كتابه ((روح القوانين))، وأهم نقطة عالجهما فيه هي نظريته في أنماط الحكومات وهي ثلاثة الجمهورية والملكية والمستبدة⁴.

وقد مثلت دراسات مونتسكيو مصدرا أساسيا للعديد من نظريات السياسة المقارنة في القرن العشرين، سواء تلك التي اهتمت بمفهوم بيئة النظام أو التي تناولت الأبنية والوظائف⁵.

¹ بلخضر طيفور، المرجع السابق، ص142.

² جان بيرنجيه وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا العام، ترجمة:وجيه البوعيني، ط1، ج2، منشورات العويدات، بيروت، 1995، ص684.

* شارل لوي دي سيكوندا المعروف باسم مونتيسكيو، فيلسوف فرنسي صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده غالبية الأنظمة حاليا، ولد مونتسكيو في جنوب غرب فرنسا بالقرب من مدينة بوردو عام 1689 حيث تعلم الحقوق وأصبح عضو برلمان عام 1714.

³ حسن محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986، ص29.

⁴ نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص294.

⁵ نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص191.

وفي كتابيه ((الديمقراطية في أمريكا)) و ((النظام القديم والثورة الفرنسية)) ، ركز ألكسيس دي توكفيل* (1855-1859) على قضايا معينة أهمها: المساواة وعدم المساواة، والحرية والاستبداد، والاستقرار وعدم الاستقرار واتبع نفس منهجية أرسطو ومونتسكيو في تصنيف النظم السياسية طبقاً لمعيارين هما ، وجد الحرية أو عدم وجودها ، ومعيار عدد المشاركين في العملية السياسية. وقد قام توكفيل بدراسة مقارنة لفرنسا والولايات المتحدة، متبعاً استراتيجيته التركيزية على الاختلافات أكثر من التشابهات، ومعتمداً على¹ :

1. المساواة لحساب الأرستقراطية في مقابل المساواة التامة.

2. الأفكار الثورية في مواجهة البرغماتية.

3. الثورة وزيادة المركزية في مواجهة الاستقرار.

ومن خلال هذه المعايير قام دي توكفيل بإجراء المقارنة على مستويين:

أ. مقارنة داخل الوحدة عبر الزمان.

ب. مقارنة بين دولتين من خلال دولة ثالثة، فيقارن بين حالة ديمقراطية خالصة وأخرى أرستقراطية خالصة من خلال وحدة ثالثة مختلطة.

وتجدر الإشارة إلى أن كل الدراسات السياسية المقارنة السابقة كانت إما تحت جناح الدراسات الفلسفية في المراحل الأولى أو كفرع للفلسفة الأخلاقية بعد بداية مرحلة تفكك الفلسفة مع بداية عصر النهضة، ومن بعدها بقيت تلك الدراسات أيضاً تسيطر عليها النزعات التاريخية أو الاقتصادية، وقد استمر هذا الوضع إلى غاية بداية تشكل علم مستقل للدراسات السياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو الأمر الذي أعطى دفعة قوية للدراسات المقارنة على الرغم من استمرارية نفس نمط المقارنة للدراسات القديمة². وفي ظل التطورات والأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية التي عايشتها أوروبا، والتي اتفقت على تسميتها بعصر الإصلاح والتنوير، والتي تجسدت أهم نتائجها خلال القرن الثامن عشر بالثورة الفرنسية سنة 1789، بالإضافة إلى التطور الاقتصادي في بريطانيا، وشهدت ألمانيا خلال تلك الحقبة الزمنية تقدماً ثقافياً ملحوظاً، أدت هذه الظروف، إلى ظهور مجموعة متنوعة من الدراسات السياسية والمفكرين أهمهم ماكس فيبر* (1864-1920)، حيث بدأ دراسته حول مقارنة الأديان وربطها بمقارنة النظم الاقتصادية والاجتماعية، وركز على ضرورة المقارنة عبر التاريخية باعتباره معمل التجربة البشرية.

* ألكسيس دي توكفيل Alexis De Tocqueville: مؤرخ، ومنظر سياسي فرنسي تعتبر دراسته في الديمقراطية الأميركية، والثورة الفرنسية من أهم البحوث الاجتماعية في القرن التاسع عشر وأبعدها أثراً. أشهر أعماله: "في الديمقراطية الأميركية" و"النظام القديم والثورة"¹ نفس المرجع السابق، ص 193.

² بلخضر طيفور، المرجع السابق، ص 144.

* ماكسيميليان كارل إميل فيبر كان عالماً ألمانياً في الاقتصاد والسياسة، وأحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث ودراسة الإدارة العامة في مؤسسات الدولة، وهو من أتى بتعريف البيروقراطية، وعمله الأكثر شهرة هو كتاب الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.

فقد أقام بشكل صلب، مصداقية التفسير المتعدد الأسباب والمتبادل العلاقات بين القانون والاقتصاد في سياق تطور الرأسمالية. وفي الوقت ذاته، فقد أطمأ اللثام عن استقلالية القانون. وأكد أن القانون ليس مستقلا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية¹.

وإن التنمية الاقتصادية ورأسمالية الغرب، مثلت ظواهر فريدة تجد تفسيرها في حقب ظروف خاصة، لكن الظروف الاقتصادية والسياسية مختلفة، في الدول السائرة في طريق النمو، فلا يجب الاعتقاد بأن استدخال القانون الحديث بالقوة، سيؤدي إلى نتائج مماثلة لتلك التي خلفها في البلدان الغربية².

وقد كان اقتراب فيبر في المقارنة انعكاسا لمرحلة انتقالية في العلم والمعرفة العلمية، حيث مثل منطلقا للسلوكية، وكذلك لما بعدها، فقد رفض ماكس فيبر ذلك النوع من الأميركية التاريخية التي نتج عنها المنهج المقارن عند دوركهايم، كذلك رفض المقارنات القائمة على التشريعات والقوانين، وحرص على فهم الظاهرة من خلال إقامة مقارنات فردية، وقدم ثلاث نماذج للسلطة، هي البيروقراطية والابوية، والحكم المقدس أي حكم أباء الكنيسة، ويرى فيبر أن عملية المقارنة بين هذه النماذج يمكن أن تتم من خلال ثلاثة استراتيجيات³:

✓ مقارنة نموذج مع آخر لتوضيح المفاهيم.

✓ مقارنة نموذج أو جزء منه مع حالات متعددة داخل نفس النموذج دو

✓ مقارنة مجموعة من الحالات مع حالة واحدة معينة.

¹ بوبكر بوخريسة، ماكس فيبر: الدولة والبيروقراطية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص44.

² نفس المرجع، ص49.

³ نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص198.